ولو معنيها الماضي والمستقبل ولو معنوي على المستقبل كذلك نحو تبارك الذي ان شاء جعل
لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ونحو لنحيي به بلدة ميتا
ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم وجاء زيد وركب واضحى زيد
وقيل عطف الفعل على الفعل مجاز بل هو المقصود من عطف الجمل ويرد بان الفعل هو المقصود
بالعطف وانما نشأة الشبهة من اتحاد فاعلي الفعلين وكما يجوز هذا يجوز عطف الاسم المشبه
للفعل المعنى بأن كان وصفا عليه وعكسه نحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن ونحو
ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قال الدماميني فان قلت كيف ذلك وحرف العطف لا يربط بين مختلفي
الجنس قلت انما جاز ذلك لان احدهما اول بالاخر فاتحد الجنس بالتأويل فان قلت فايهما المؤول قلت
الذي اول هو الحال محل الاخر فتارة يكون الاول كالمثال الثاني لان المصدقين صلة وحق الصلة ان تكون
جملة مؤولة بالذين تصدقوا وتارة يكون الثاني كالمثال الاول لان صافات فيه حال واصل الحال
ان يكون اسما فيقبضن مؤول بقابضات انتهى ومثال عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل لتقارب
معناهما يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي تقول في عطف اسم مرفوع على اسم مرفوع
جاء زيد وعمرو وفي عطف فعل مرفوع على فعل مرفوع زيد يصلي ويقرأ وتقول في عطف
اسم منصوب على اسم منصوب رأيت زيدا وعمرا وفي عطف فعل منصوب على فعل منصوب
لن يقوم ويقعد عمرو وتقول في عطف اسم مخفوض على اسم مخفوض مررت بزيد وعمرو وهذا غلام
عمرو وبكر العاقلين وجحر ضب خرب وتقول في عطف فعل مجزوم على فعل مجزوم لم يقعد ويقم زيد
تنبيهان الاول خلاف النحاة بين قولك مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد وبعمرو وقالوا ان اعادة
حرف الجر تشعر بفعلين اي بمرورين وعدمها يشعر بمرور واحد وحكي عن سيبويه وليس اعادته
توكيدا كما قيل لافادته معنى جديدا والله اعلم الثاني لا يؤخذ بظاهر المتن من ايهامه اشتراط
اتحاد المعطوف مع المعطوف عليه في التعريف والتنكير بل يجوز عطف المعرفة على النكرة وعكسه
وكما يجوز عطف الظاهر على الظاهر يجوز عطف المضمر على المضمر نحو انا وانت قائمان واياي منك واياك
ويجوز عطف الظاهر على المضمر نحو انا وزيد قائمان وعكسه نحو زيد وانت قائمان ولا يجوز عطف الضمير
على الظاهر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك وكذا العطف على الضمير المجرور لا يحسن الا باعادة
الخافض كما انه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ولو بارزا الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو
لقد كنتم انتم واباؤكم او وجود فاصل اي فاصل كان بين التابع والمتبوع نحو يدخلونها ومن صلح
او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم
تعلموا انتم ولا اباؤكم ويضعف بدون ذلك كمررت برجل سواء والعدم اي مستو هو والعدم

وهو واش

71

وهو واش في الشعر نحو ما لم يكن واب له لينالا ويفهم من كلام المصنف انه يشترط لصحة العطف
صلاحية المعطوف لمباشرة العامل لكن اما بنفسه واما بمعناه فالاول كما مثله والثاني نحو قام
زيد وانا فانه وان لم يصلح قام انا لكن يصلح قمت والتاء بمعنى انا فان لم يصلح هو او ما هو بمعناه
لمباشرة العامل فابن مالك يقدر له عاملا يلائمه ويجعله من عطف الجمل وابو حيان يجوزه ويقول
انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ومن ذلك المعطوف على الضمير المرفوع المضارع المبدوء
بالهمزة او النون او تاء الخطاب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وعمرو وتقوم انت
وزيد واسكن انت وزوجك الجنة ومن محل النزاع لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ابو
حيان في رده على ابن مالك وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين
من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانت ولا يشترط لصحة العطف صحة
تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو مع امتناع اختصم زيد واختصم عمرو
ولا يؤخذ ايضا بظاهره من كون العطف خاصا بالمفردات بل العطف ايضا جائز في الجمل نعم في
عطف الانشاء على الخبر وعكسه خلاف منعه جماعة من البيانيين ووافقهم ابن مالك ونقله ابن عصفور
عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة وظاهر القرآن يشهد له وهو الصحيح فيعطف الخبر على الطلب
وعكسه واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر محذوف ويؤيده
قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند باب
ابن عامر وكحل اماقيك الحسان باثمد وخصه بعضهم بما اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب
والا جاز بلا خلاف وفي عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس اقوال منها الجواز مطلقا وهو المفهوم
من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرا ارجح لان تناسب الجملتين اولى من تخالفهما
وههنا مباحث الاول اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا
جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا
وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر
واما العطف على معمولي عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقد نقل ابن مالك انه ممتنع اجماعا وليس
كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان مؤخرا
نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي الاجماع على امتناعه والصواب جوازه
عند من ذكرنا ايضا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي
والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف جاز والا امتنع الثاني خفي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)